أثر تقديم المنتجات المصرفية الالكترونية على مؤشرات الشمول المالي في ظل جائحة (Covid-19) للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

د. مصطفى محمد إبراهيم
باحث مالي ومصرفي
م.د ابراهيم سكران عبدالله م.د حسين علي صدام
كلية الامام الكاظم – بغداد

المستخلص: يعاني القطاع المصرفي العراقي بشكل حقيقي من تقديم الخدمات او المنتجات المصرفية الالكترونية بسبب ضعف الوعي المصرفي فضلاً عن عدم وضوح الشمول المالي لدى الكثير من الزبائن وهذا يؤدي الى ايجاد الحلول الحقيقية لاجل تقديم المنتجات المصرفية الالكترونية في افضل حال لتحقيق قطاع مصرفي متطور ومستدام والذي يعد الركيزة الرئيسة في تطور الاقتصاد العراقي ولاسيما بعد جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ الذي اجبر على لجوء الجميع للمنتجات المصرفية الالكترونية، إذ تبلورت مشكلة البحث بان ضعف المصارف العراقية في تقديم المنتجات بسبب اجراءاتها البيروقراطية، إما فرضية البحث فكانت هل يحقق القطاع المصرفي الخاص العراقي الشمول المالي من حيث المؤشرات والادارة والتوجيهات من قبل البنك المركزي العراقي ام يستمر بالبقاء في الاعتماد على نافذه بيع العملة الاجنبية، توصل الباحث الى اهم الاستنتاجات يوجد الكثير من المنتجات المصرفية الالكترونية لم تفعل في القطاع المصرفي العراقي،إما اهم التوصيات فكانت ينبغي الاهتمام بشكل كبير من قبل المصارف العراقية ببرنامج الشمول المالي لما له من دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.
الكلمات الرئيسة: الشمول المالي، المنتجات المصرفية الالكترونية، جائحة كورونا

Abstract
The Iraqi banking sector really suffers from the provision of electronic banking products or services due to poor banking awareness, as well as the lack of clarity of financial inclusion among many customers, and this leads to finding real solutions in order to provide electronic banking products in the best case to achieve a developed and sustainable banking sector, which is the main pillar In the development of the Iraqi economy, especially after the Corona pandemic in 2020, which forced everyone to resort to electronic banking products, as the research problem crystallized that the weakness of Iraqi private banks in providing products due to their bureaucratic procedures, either the research hypothesis was, does the Iraqi private banking sector achieve financial inclusion in terms of indicators Administration and directives by the Central Bank of Iraq, or does it continue to depend on the foreign currency sale window, the researcher reached the most important conclusions and there were many electronic banking products that were not done in the Iraqi banking sector, as for the most important recommendations, it should have been given great attention by Iraqi private banks The financial inclusion program because of its significant role in achieving financial stability.
Keywords: financial inclusion, electronic banking products, corona pandemic

المحور الاول:منهجية البحث

اولاً: اهمية البحث: يهتم البحث بتناول المنتجات المصرفية الالكترونية المقدمة من قبل المصارف العراقية والتي تؤثر بشكل كبير على الشمول المالي لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي والذي يغير بشكل كبير القطاع المصرفي من تطور وريادة الاعمال اي سرعة وتطور العمليات المصرفية المقدمة للزبائن.

ثانياً: مشكلة البحث: إن المشكلة الرئيسة للقطاع المصرفي الخاص العراقي هو وضع الاجراءات البيروقراطية في تقديم المنتجات الالكترونية للزبائن مع عدم وجود توسع للمصرف في كافة المناطق الجغرافية لتحقيق الشمول المالي ولاسيما بعد جائحة كورونا والتي كانت بامس الحاجة لتقديم منتجات مصرفية الالكترونية .

ثالثاً: هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق:.

١- بيان الخدمات او المنتجات المصرفية المقدمة من قبل المصارف العراقية.

٢- ايجاد العلاقة بين الشمول المالي والخدمات المصرفية الالكترونية.

٣- تحديد الاجراءات المستخدمة من قبل المصارف العراقية في تقديم المنتجات او الخدمات المصرفية الالكترونية.

٤- بيان دور المنتجات المصرفية الالكترونية في ظل جائحة كورونا ايعام ٢٠٢٠.

رابعاً:فرضية البحث: يحقق القطاع المصرفي العراقي الشمول المالي من حيث المؤشرات والادارة والتوجيهات من قبل البنك المركزي العراقي .

خامساً:مجتمع البحث: تمثلت العينة المكانية للبحث البنك المركزي العراقي في حين كانت العينة الزمانية هي للمدة ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠، بالاعتماد على التقارير السنوية للاستقرار المالي والنقدي الصادرة من البنك المركزي العراقي.

سادساً:هيكلية البحث:تضمن البحث المحاور الثلاثة وهي:.

١- المحور الاول منهجية البحث.

٢- المحور الثاني الاطراء النظري لمتغيرات البحث.

٣- المحور الثالث الاطراء الميداني او التطبيقي لمتغيرات البحث

إذ يتوصل الباحثون الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

اولاً:مفهوم المنتجات المصرفية الالكترونية:بأنها مجموعة من الادوات والوسائل الالكترونية التي قدمتها الثورة الرقمية والتي دخلت في الجهاز المصرفي من اجل تبسيط الاعمال المصرفية بين مختلف الجهات المتعاملين بشكل عام والتي تتضمن كل المعلومات المالية بين الزبائن والشركات[١]. وتعرف ايضاً ذلك النظام الذي يسمح للزبائن الوصول الى حساباته أو اي معلومات يحتاجها والحصول على كافة المنتجات والخدمات المصرفية من خلال شبكة المعلومات التي يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو اية ادوات اخرى[٢].

ثانياً:خصائص المنتجات المصرفية الالكترونية: تتسم المنتجات المصرفية الالكترونية بعدة خصائص كالاتي[٣]:.

١- الخصوصية (اخفاء الهوية):هذه الميزة تثبت رغبة المستخدم في حماية هويتهم ومعلوماتهم الشخصية في التعاملات المالية عن طريق اخفاء الهوية.

٢- امان الويب: ويقصد به قدرة الويب على الحفاظ على الحماية الشخصية الحساسة للمعلومات من اي تغيير او سوء استخدام او الافصاح او التدمير او المهام وعدم السماح للاشخاص الغير مصرح لهم باستخدام الحاسوب والتحكم في الوصول الى الشبكة داخلياً وخارجياً.

٣- ذات طبيعة دولية اي انها اداة مقبولة من جميع البلدان إذ يتم استخدامها لتسوية الحساب في التعاملات المالية التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في جميع بلدان العالم.

٤- تتمتع بخاصية سهولة الاستعمال اي ان الية الدفع سهلة التنفيذ.

ثالثاً:انواع المنتجات المصرفية الالكترونية: ادى التطور التكنولوجي المتسارع الى ابتكار منتجات مصرفية الكترونية والتي تسمح باختصار الوقت والكلفة وتحقيق الارباح التي لم تتمكن منها المنتجات المصرفية التقليدية ومنها:.

---

[١]) الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد،(٢٠١٦)،اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن دراسة ميدانية على البنك الاسلامي الاردني في عمان –الاردن، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، عمان، ص٢٥.

[٢]) الخزرجي، فؤاد محمد عبدالله،(٢٠٢٠)، مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في الشمول المالي- دراسة ميدانية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية، ص٢٦١ .

[٣]) مجيد،حيدر كامل،المنشد،وحيدة جبر،(٢٠٢١)،واقع وسائل الدفع الالكتروني في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر،العدد التاسع والستون،شهر حزيران، ص ٤٤.

١- بطاقة الائتمان الالكتروني: عبارة عن بطاقة بلاستيكية او ورقية تكون بشكل مستطيل مصنوعة من مادة يصعب العبث بها ويصدرها المصرف او المؤسسة ويسجل عليها اسم الزبون ومعلوماته ويتم تقديمها لتسديد ثمن مقتنايته ليقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة[٤].

٢- البطاقة الذكية:وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تتكون من معالج دقيق يسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الالكترونية وهذة البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب والقدرة التنكولوجية للبطاقة الذكية تمنحها افضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقات القيمة المخزونة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات[٥].

٣- النقود الالكترونية: عبارة عن مجموعة من البروتوكولات الرقمية التي تمكن من ارسال رسائل الالكترونية ان تحل محل تبادل العملات التقليدية إذ ان النقود الالكترونية تحل محل النقود التقليدية وتتسم بانها غير ملموسة ويقوم الزبون باقتناءها من المصرف ويتم تحميلها على حسابه الخاص وتسمى (المحفظة الالكترونية).

٤- الصكوك الالكترونية: عبارة عن صكوك الكترونية مكافئة للصكوك العادية الورقية وتكون على شكل رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة تتطلب حساباً جارياً للزبون الذي يتعامل بها وتكون ذات اشكال محددة وثابتة على التوقيع الالكتروني للزبون والمحفوظ لدى المصرف[٦].

رابعاً: مفهوم الشمول المالي: يوضح مفهوم الشمول المالي بأنه الحالة التي يكون فيها الافراد والاشخاص ذو الدخل المنخفض والشركات الصغيرة امكانية الوصول الى مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية الرسمية ذو جودة عالية والاستفادة منها (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين) إذ يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي المنتجات الذين يعملون في بيئة رسمية وتنظيمية مناسبة[٧]. ويعرف ايضاً مدى قدرة الافراد والشركات والمؤسسات من مختلف الطبقات الاجتماعية والرقعة الجغرافية في الحصول على المنتجات التي تقدمها المؤسسات المالية القانونية في الوقت المناسب وبكلفة ميسرة ومقبولة وفي الوقت نفسه مدى توفر المنتجات المرتبطة باحتياجاتهم[٨].

خامساً:اهداف الشمول المالي: نتيجة ازدياد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق مجموعات بين الهيئات والمؤسسات المصرفية العالمية للتنسيق والعمل ضمن اليات مشتركة وموحدة تتنامي المنافع المتأتية جراء الشمول المالي،إذ ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي إن بناء نظام مالي شامل هو الاسلوب الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل،ويمكن تحديد اهداف الشمول المالي التي تسعى الجهات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها جراء استخدام الشمول المالي الى[٩]:.

١- السعي في تحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة ومن ثم الى زيادة الادراك والفهم الافضل للاهداف الاخرى من خلال النظر في اغلب الروابط.

٢-تحقيق حالة الارتباط بين الاهداف وفق نظرية (I-SIP)♦ الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للزبون.

٣- زيادة فرص تحقيق اعلى قدر من التازر واقل قدر من المفضلات في السعي لتحقيق الشمول المالي.

٤- فهم السوق بشكل اكثر ووضع المفاهيم والاهداف التي تتناسب مع وضع السوق الحالي لمحاولة فهم وتحقيق الارتباط الامثل وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد. وقد حددت الامم المتحدة اهداف الشمول المالي بالاتي:.

---

[٤]) الحسيني، زهراء هادي معلة،(٢٠١٩)،تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الالكتروني في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص٢٩.

[٥]) الزبيدي، حمزة فائق وهيب، الغانمي، منار حيدر علي،(٢٠١٦)، تطور الصيرفة الالكترونية واثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية(بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٢٠، ص ٣٦٩.

[٦]) داود،فاضل عباس، خليفة،سندس علي، عبدالامير،محمد حسن،(٢٠٢٠)، وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة بتوطين الرواتب واثرها في تحسين الصورة الذهنية للزبائن/ دراسة تطبيقية لاراء عينة من زبائن المصارف التجارية (الخاصة) المتعاقدة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوطين رواتب الموظفين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥٣، ص٢٠١ .

[٧]) العبيدي، عثمان فلاح مهدي،(٢٠٢١)، العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، ص٢٢.

[٨]) الايوبي، يقين سماح صلاح،(٢٠٢٠)، مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق والاردن (دراسة مقارنة) للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص ١٠.

[٩]) الشمري، ايمان مظفر يوسف كاظم،(٢٠٢١)، اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- بلدان عربية مختارة مع رؤية مستقبلية للعراق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص٢٤-٢٥ .

♦) I-SIP: هي نظرية التواصل بين الاشخاص ونظرية الوسائط التي طورها جوزيف والثر والمعروفة ايضاً باسم نظرية معالجة المعلومات الاجتماعية التي تشرح التواصل الشخصي عبر الانترنت دون اشارات غير لفظية وكيف يطور الناس العلاقات ويديرونها في بيئة يتوسط فيها الحاسوب.

- الوصول الى كلفة مقبولة لجميع العوائل التي تنعدم فيها المنتجات المصرفية.
- المؤسسات المصرفية السليمة المحكومة وفقاً لتعليمات واضحة ومعايير اداء الصناعة.
- الاستدامة المالية والمصرفية.
- المنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل الكلفة من قبل الزبائن.

سادساً:ابعاد ومؤشرات الشمول المالي: هنالك عده ابعاد ومؤشرات للشمول المالي التي تم تطويرها بعد اتفاق الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام ٢٠١٢ ومن هذه الابعاد والمؤشرات هي[١٠]:.

١-الوصول للمنتجات المصرفية:هي القدرة على استخدام المنتجات المصرفية من المؤسسات القانونية إذ يتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية ومن مؤشرات هذا البعد هو:.

أ- عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.
ب- عدد اجهزة الصراف الالي لكل ١٠٠٠ كم^{٢}.
ت- حسابات النقود الالكترونية.
ث- مدى الترابط بين نقاط تقديم المنتجات.

٢- استخدام المنتجات المصرفية: ومن مؤشرات هذا البعد هو:.

أ- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.
ب- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.
ت- عدد المعاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
ث- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
ج- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواتر.
ح- نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت.
خ- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او عالمية.
د- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات قانونية مالية.
ذ- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
ر- ماهو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

٣- جودة المنتجات المصرفية:من مؤشرات هذا البعد هو:.

أ- المعرفة المالية وهي النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون تعريف الجوانب المالية الرئيسة (الفائدة،المخاطر،التضخم التنويع)= الاشخاص الذين يجيبون على الاسئلة الاربعة بشكل صحيح / عدد المشاركين.
ب- السلوك المالي: نسبة البالغين الذين يعدون ميزانية كل شهر= عدد البالغين الذين يعدون ميزانية كل شهر/ عدد المشاركين.
ت- الافصاح عن الافراد: النسبة المئوية الذين يعتقدون انهم حصلوا على اجابات ومعلومات واضحة وكافية في بداية عقد القرض= عدد الزبائن الذين يعتقدون انهم حصلوا على اجابات ومعلومات واضحة وكافية في بداية القرض/ ععد الزبائن.
ث-الافصاح عن المؤسسات المالية: النسبة المئوية للعملاء الذين تم تغطيتهم بالكامل من قبل وديعة صندوق التامين (DIF) = عدد الزبائن الذين تم تغطيتهم DIF/ عدد الزبائن الذين يمتلكون الودائع.
ج- كلف الاستخدام: الزبائن الذين ذكروا ان الرسوم والمصاريف على المعاملات المالية باهضة الثمن/ عدد الزبائن الذين قاموا باجراء المعاملات المالية[١١].

ويوضح الشكل (٢) أهداف (**I-SIP**) التي لابد ان تكون متعاضد ومترابطة لاستقرار طويل الأمد ولتحقيق شمول مالي مقترن بحماية فعالة للمستهلك ومنع الجريمة المالية ففي مايو من عام٢٠١٢ قامت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (**Dfinancial Incluisiond**) بتمويل الشريك المنفذ (**Global Partnership for Financial Inclusion.Nancial Incluision**) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (**CGAP**) لاجراء دراسات وبحوث سريعة لاستكشاف الروابط بين (**I-SIP**) من اجل بناء فهم اعمق وإعطاء دليل على صحة ودقة هذه الروابط.

---

[١٠]) رسول،بلند خالد خليل الحاج،(٢٠٢١)،التكنولوجيا المالية واثرها في ابعاد الشمول المالي دراسة استطلاعية لاراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في محافظة دهوك، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،ص٥٨-٦٠.

[١١]) العبيدي،زينة سامي محي الدين،(٢٠١٩)،الشمول المالي والسيولة النقدية والعلاقة بينهما، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ص٤٠-ص٤٣.

شكل (١) العناصر الرئيسة للارتباط المتكامل للشمول المالي

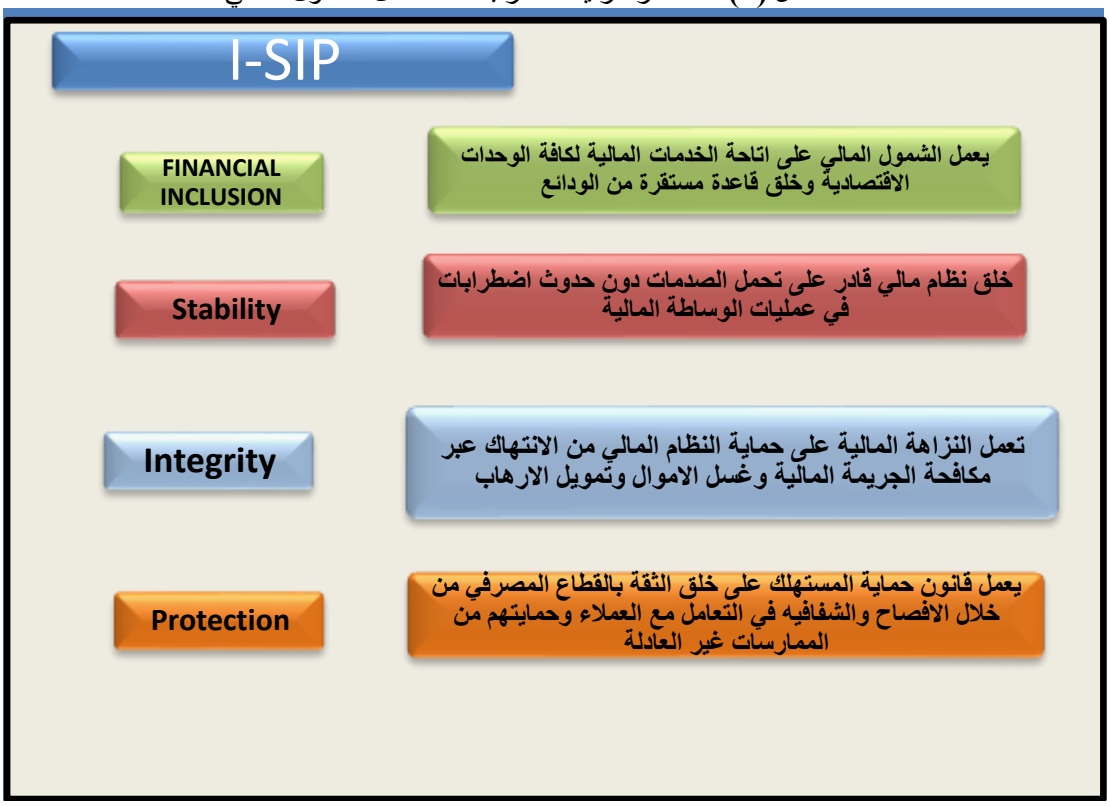

المحور الثالث: الجانب العملي

تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق وفق المعايير الدولية: إن من اهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المصرفي هي مؤشرات الشمول المالي والذي تقدم تحليلاً دقيقاً لواقع عمل المصارف العراقية، ومن هذا المنطلق فأن قياس مستوى الشمول المالي في العراق يركز على ثلاثة مؤشرات مهمة هما:.

١- مؤشرات الوصول للمنتجات المصرفية الالكترونية:. وتقسم الى:.

أ- نسب الكثافة والانتشار لفروع القطاع المصرفي العراقي: نلاحظ من الجدول ادناه ان مستوى الانتشار والكثافة المصرفية في العراق بدت ضعيفة جداً قياساً بالمؤشرات العالمية او حتى بمستويات الاحتياجات الفعلية والاقتصادية للرفع من مستويات النفاذ للخدمات المصرفية وتوافرها لاكبر شريحة في المجتمع والذي ينعكس ايجاباً على مستوى الوعي والتثقيف المصرفي، إذ نلاحظ من الانتشار والكثافة المصرفية منخفضان في العراق نتيجة الوضع الامني المتردي ولاسيما عام ٢٠١٤ والذي ادى الى اغلاق (١٢١) فرع في المصارف الحكومية والخاصة، فضلاً عن قلة اعداد المصارف المنتشرة في العراق وعدم وجود الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية فضلاً عن تدني مؤشر الانتشار المصرفي مما تقدم دون عملية النفاذ والوصول الى المنتجات المصرفية والاستفادة بعدد اكبر من طبقات المجتمع العراقي ولاسيما المستبعدين والمحرومين ممّا اثر على انخفاض جودة المنتجات وتراجع كفاءة الاداء وبالمقابل عمل على اضعاف القدرة في تعبئة المدخرات المحلية وتسهيل الانشطة التجارية والاقتصادية للجمهور فكلما ارتفع مؤشر الكثافة المصرفية وانخفض مؤشر الانتشار المصرفي كلما دل على ضعف الثقافة المصرفية[١٢].

الكثافة المصرفية= عدد السكان(الف نسمة)/عدد الفروع *١٠٠

الانتشار المصرفي= عدد الفروع/عدد السكان(١٠٠٠٠٠ نسمة)*١٠٠

جدول (١) الانتشار والكثافة المصرفية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

[١٢] الفتلاوي،ريام فاضل شاكر،(٢٠١٩)،تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي(العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص٨٦-٨٧.

السنوات	عدد السكان (الف نسمة) (١)	عدد فروع المصارف (٢)	نسبة التغير %	الانتشار المصرفي (١/٢)	الكثافة المصرفية (٢/١)
٢٠١٠	٣٢,٤٨٩	٨٧١	-	٢,٧	٣٧,٣
٢٠١١	٣٣,٣٣٨	٨٩٩	٣,٢	٢,٧	٣٧,٠٨
٢٠١٢	٣٤,٢٠٧	٩٩٤	١٠,٥	٢,٩	٣٤,٤
٢٠١٣	٣٥,٠٩٥	١٠١٤	٢,٠١	٢,٩	٣٤,٦
٢٠١٤	٣٦,٠٠٤	١٠٣٤	١,٩٧	٢,٩	٣٤,٨
٢٠١٥	٣٦,٩٣٣	٨٥٤	١٧,٤	٢,٣	٤٣,٢
٢٠١٦	٣٧,٨٨٣	٨٦٦	١,٤	٢,٣	٤٣,٧
٢٠١٧	٣٧,١٤٠	٨٤٣	(٢,٧)	٢,٢	٤٤,٠٥
٢٠١٨	٣٨,٢٠٠	٨٦٥	٢,٦	٢,٢	٤٤,١٦
٢٠١٩	٣٩,٣٠٠	٨٨٨	٢,٧	٢,٢	٤٤,٢٥
٢٠٢٠	٤٠,١٥٠	٨٩١	٠,٣	٢,٢	٤٥,٠٦

المصدر:البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار النقدي والمالي،٢٠٢٠، ص١٥٢.

() العلامة بين قوسين تدل على القيمة سالبة.

ب- انتشار المنتجات الالكترونية (ATM) و(POS) و(POC):إنّ زيادة المنتجات الالكترونية المصرفية في العراق هي من الاهداف الرئيسة التي يطمح لها البنك المركزي العراقي الى زيادتها بسبب ادخال اكبر عدد ممكن من الافراد داخل الجهاز المصرفي ومحاولة زيادة العمليات الالكترونية داخل الجهاز المصرفي واستخدام وسائل دفع الالكترونية لتقليل الكلفة وتحقيق السرعة والتخلص من التعامل بالنقد، إذ يلحظ في الجدول ادناه أنّ هنالك زيادة في نسبة اعداد اجهزة (ATM)في عموم العراق إذ نلحظ ارتفاع عدد (ATM) الى مساحة العراق من (١,٥) عام ٢٠١٧ الى (٢,٧) عام ٢٠٢٠ ولازالت النسبة منخفضة جداً ولاتلبي مستوى الطموح، إمّا اجهزة (POS) فأن انتشارها الى مساحة العراق ازدادت من (٢,١) عام ٢٠١٧ الى (٨,٩) عام ٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة ازدياد اجهزة (POC) اعدادها من (١١,٧) عام ٢٠١٧ الى (٢٩,٥) عام ٢٠٢٠ ومن المؤمل ان تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع اهداف البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص. ويتضح الجدول ادناه بالرغم من ازدياد المنتجات المصرفية الالكترونية عام ٢٠٢٠ بلغت نسبة عدد ATM فيها الى عدد السكان (١٠٠٠٠٠) نسمة (٢,٩) وبلغت POS (٩,٨) و(POC) الى (٣٢,٢) عام ٢٠٢٠ لكن لايزال هذا الانتشار في المنتجات المصرفية الالكترونية بسيط جداً والسبب في ذلك ان اغلب الاسواق التجارية تتعامل بالنقد فضلاً عدم وجود وعي وثقافة مصرفية لدى الافراد ومن ثم هذه العمليات الالكترونية غامضة لدى اغلب الاسواق واصحاب المحلات ولاسيما في المناطق النائية والشعبية، إمّا اجهزة ATM فأن انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية وفروع المصارف الحكومية والخاصة ولاتوجد اجهزة ذات دفع الالكتروني منتشرة في الاحياء العامة مع استمرار التحسن الامني في العراق المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي على تشجيع المصارف العامة والخاصة بفتح اكبر عدد ممكن من اجهزة الدفع الالكتروني المصرفية وان هذه النسب للاجهزة ستزداد في المدة القادمة[١٣].

جدول (٢) عدد المنتجات المصرفية الالكترونية في العراق

السنة	ATM	POS	POC
٢٠١٧	١,٥	٢,١	١١,٧
٢٠١٨	١,٩	٣,٩	١٣,٥
٢٠١٩	٢,٥	٥,٥	٢١,٦
٢٠٢٠	٢,٧	٨,٩	٢٩,٥

المصدر:البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢٠.

[١٣])البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢٠،ص ١٥٢-١٥٣ .

٢- مؤشر استخدام المنتجات المصرفية الالكترونية:

أ- الشركات المالية غير المصرفية في تقديم المنتجات المصرفية الالكترونية: تساهم الشركات المالية غير المصرفية بشكل كبير في تطوير الواقع المالي لاي بلد ومنها شركات الدفع عبر الموبايل إذْ توجد ثلاثة شركات تعمل داخل القطاع المالي نهاية عام ٢٠٢٠ في حين توجد شركات مالية غير مصرفية يكون عملها (اصدار- معالجة-تحصيل) داخل القطاع المالي ويكون لها دور في توفير نقاط البيع ونقاط النقد في اصدار البطاقات ومن ثم فأن اما ان يكون عملها شركات محصله او مصدرة او معالجة او تكون شركة واحدة تقوم بالعمليات الثلاثة وهي (اصدار وتحصيل ومعالجة) وهي خاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي وهي الشركات التي بنفسها تقوم باصدار البطاقات الالكترونية وتزويد المصارف بها.

ب- انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل: من صور التطور المالي في القطاع المصرفي هو دفع الاموال عبر الموبايل إذ تسهل الكثير من العمليات المالية وانجازها بسرعة ودقة، فقد قام البنك المركزي العراقي بمنح اجازة لشركتين لتسهيل عملية الدفع عبر الموبايل في عام ٢٠١٧ وهما اسيا حوالة ، زين كاش، وعملت هاتان الشركتان على تقديم منتجات مالية متنوعة لزبائنها مثل تحويل الاموال، دفع الفواتير، شراء بطاقات الالكترونية، وتعبئة خطوط الدفع المسبقة، وعملية السحب والايداع من والى المحفظة، وفي عام ٢٠٢٠ حصلت محفظة الناس على اجازة العمل بتقديم المنتجات المصرفية الالكترونية، يلحظ ان هنالك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات الدفع الالكتروني، إذ ازدادت نسبة المبالغ المحولة لديها الى مجموع المبالغ المحولة من (٢٦,١٪) عام ٢٠١٧ الى (٦٩,٣٪) عام ٢٠٢٠ في حين كانت شركة اسيا حوالة بانخفاض النسبة من (٧٣,٩٪) عام ٢٠١٧ الى (٣٠,٧٪) عام ٢٠٢٠، اما موقف شركة محفظة الناس فبدات عملها عام ٢٠٢٠ ونسبة المبالغ المحولة لديها الى مجموع المبالغ كانت منخفضة جداً بسبب حداثة عملها[١٤].

نلحظ في جدول ادناه ان الوسط الحسابي لاجهزة الصراف الالي هو ٠,٣٨ وان الانحراف المعياري بلغ ٣٨٦,٨ وهذا يدل على زيادة الاقبال على اجهزة الصراف الالي بسبب جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ فضلاً عن التطور التقني والتكنولوجي المالي في النشاط المصرفي الذي يحقق السرعة والكلفة والامان.

جدول (٣) المبالغ المحولة اجهزة الصراف الالي (ATM) للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٠ مليون دينار

السنة	المبلغ	Sum	Mean	Std.devation	max	min
٢٠١٧	٦٥٦	1.523	٠,٣٨	386.8		656
٢٠١٨	٨٦٥					
٢٠١٩	١,٠١٤					
٢٠٢٠	١,٣٤٠				1.340	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الشمول المالي،(٢٠١٧-٢٠٢٠).

- النتائج الاحصائية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.
- تم اختيار المدة التحليلية (٢٠١٧-٢٠٢٠) بسبب زيادة الوعي المصرفي الالكتروني لدى الجمهور بعد الزام الحكومة بتوطين رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية مما الزم الجمهور على اطلاعهم على المنتجات المصرفية الالكترونية.

نلحظ في جدول ادناه المبالغ المحولة عن طريق المحافظ الالكترونية بشتى انواعها، إذ بلغ الوسط الحسابي لها ٢٢٤,٨ في حين بلغ الانحراف المعياري لها ٧٦,٥٤ نتيجة وسائل حديثة للدفع الالكتروني واغفال الجمهور عن هذه الوسائل المتطورة ولاسيما بعد جائحة كورونا عام ٢٠٢٠.

جدول (٤) المبالغ المحولة بالمحفظة الالكترونية (EW) للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٠ مليون دينار

السنة	المبلغ	Sum	Mean	Std.deveation	max	min
٢٠١٧	٢٢٢,٤٤٢	899.3	224.8	76.54		222.442
٢٠١٨	٢٧١,٩٠٦					
٢٠١٩	٤٠٣,٧٩٧					
٢٠٢٠	١,٢٢٦,٢٣٥				1.226.235	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الشمول المالي، (٢٠١٧-٢٠٢٠).

- النتائج الاحصائية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

[١٤]) البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرسر الاستقرار المالي، ٢٠٢٠، ص١٥٤-١٥٥ .

نلحظ من الجدول ادناه حداثة هذه الوسيلة نقاط البيع بالنقد والتي تتواجد كثيراً في شركات الوساطة المالية والتحويل المالي وأن الالية العمل بها يتم وضع بطاقة الالكترونية وتخرج النقود لشراء احتياجات الزبائن، إذ بلغ الوسط الحسابي للمبالغ المحولة ٩,٣١ والانحراف المعياري ٣,٥٤ إذ نلحظ في عام ٢٠٢٠ ارتفعت بسبب ارتفاع التعامل مع هذه الوسيلة السريعة والتي تقلل من الاصابة بجائحة كورونا.

جدول (٥) المبالغ المحولة نقاط البيع بالنقد (POC) للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٠ مليون دينار

السنة	المبلغ	Sum	Mean	Std.deveation	max	min
٢٠١٧	5.143	37.24	9.31	3.54		5.143
٢٠١٨	٦,٦٢٥					
٢٠١٩	١١,٦٧٧					
٢٠٢٠	١٣,٧٩٦				13.796	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الشمول المالي،(٢٠١٧-٢٠٢٠).

-النتائج الاحصائية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

إما نقاط البيع (pos) إذ نلحظ في الجدول ادناه نقاط البيع بالتجزئة للمواد هي جزء من وسائل الدفع الالكتروني والمنتجات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف للجمهور والتي انتشرت كثيراً في المولات والمتاجر نتيجة وباء كورونا الذي ادى الى زيادة الطلب عليها وبالمقابل ازدياد المبالغ المحولة عن طريقها، إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الوسيلة ٢٣٢,٥ في حين كان الانحراف المعياري لها ٣٩٥,٨

جدول (٦) المبالغ المحولة نقاط البيع (POS) للمدة ٢٠١٧-٢٠٢٠ مليون دينار

السنة	المبلغ	Sum	Mean	Std.deveation	max	min
٢٠١٧	918	929.966	232.5	395.8		918
٢٠١٨	2.200					
٢٠١٩	2.226					
٢٠٢٠	7.540				7.540	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الشمول المالي، (٢٠١٧-٢٠٢٠).

-النتائج الاحصائية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

نلحظ من الجدول ادناه ان هنالك عدد من البطاقات المدينة والدائنة الصادرة من قبل المصارف للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) للزبون والتي تختلف كثيراً عن بطاقات المدفوعة مسبقاً والتي تعني شحن البطاقة مسبقاً بالنقود لقاء اقتناء احتياجات الزبائن والتي تداولت كثيراً في العراق ولاسيما مدة البحث وهي تشبه الى حد ما بطاقات نقاط البيع (pos)، إذ بلغ الوسط الحسابي للبطاقات الالكترونية ٣,٩٨ مقابل ٣٦,٩٦ لبطاقات المدفوعة مسبقاً، إما الانحراف المعياري فبلغ ٧,٨٩ للبطاقات الالكترونية في حين بلغ الانحراف المعياري لبطاقات المدفوعة مسبقاً ٦,٢٨ ممّا يعني وجود طلب كبير على بطاقات المدفوعة الالكترونية لانها تشمل جميع الزبائن عكس البطاقات الالكترونية.

جدول (٧) عدد البطاقات الالكترونية والمدفوعة مسبقاً للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٠)

السنة	البطاقات الالكترونية	البطاقات المدفوعة مسبقاً
٢٠١٧	٦,٠٨٦,٧٠٣	١٤٧,٨٥٠
٢٠١٨	٦,٦٣٩,٥٨٢	١,٢٧٥,٤٨٧
٢٠١٩	١,٨١٩,٩٠١	٧,١٨٧,٠٥٠
٢٠٢٠	١,٣٨٤,٦٧٧	٧,٥٠٦,٧٥٩
Sum	15.930	147.85
Mean	3.98	36.96
Std.deveation	7.89	6.28
max	1.819.901	7.506.759
min	٦,٠٨٦,٧٠٣	147.850

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، الشمول المالي، (٢٠١٧-٢٠٢٠).
-النتائج الاحصائية من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

الاستنتاجات:

١- ينبغي اعتماد مؤشرات كمية لقياس جودة المنتجات المصرفية الالكترونية والتي تحقق كفاءة في النشاط المصرفي.
٢- فهم السوق بشكل اكثر ووضع المفاهيم والاهداف التي تتناسب مع وضع السوق الحالي لمحاولة فهم وتحقيق الارتباط الامثل وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد. وقد حددت الامم المتحدة اهداف الشمول المالي.
٣- يحقق الشمول المالي متطلبات معايير النشاط المصرفي الدولي وفق المعايير الدولية والمعتمدة عالمياً.
٤- تنفيذ مؤشرات الشمول المالي من قبل المصارف العراقية بشكل حقيقي وتطبيقي لضمان وصول منتجات مصرفية للزبائن.
٥- خلق بيئة مصرفية منافسة من خلال الشمول المالي في تقديم المنتجات المصرفية.
٦- يوجد الكثير من المنتجات المصرفية الالكترونية لم تفعل في القطاع المصرفي العراقي.

التوصيات:

١- ضرورة تحقيق مؤشرات جودة المنتجات المصرفية الالكترونية في البيئة المصرفية العراقية.
٢- نوصي بالامتثال للمصارف العراقية بالمعايير الدولية في تقديم المنتجات المصرفية الالكترونية وتوسيع الوسائل الالكترونية الاخرى.
٣- التعاون والتنسيق بين المصارف في تقديم منتجات مصرفية الالكترونية للجمهور ونشر الثقافة والوعي للشمول المالي والذي يخلق بيئة مصرفية مستقرة.
٤- ينبغي الاهتمام بشكل كبير من قبل المصارف العراقية ببرنامج الشمول المالي لما له من دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

المصـــــــــــــــادر:

[١]- الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد،(٢٠١٦)،**اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن دراسة ميدانية على البنك الاسلامي الاردني في عمان –الاردن**، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، عمان.

[١٠]- رسول،بلند خالد خليل الحاج،(٢٠٢١)،**التكنولوجيا المالية واثرها في ابعاد الشمول المالي دراسة استطلاعية لاراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في محافظة دهوك**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

[١١]- العبيدي،زينة سامي محي الدين،(٢٠١٩)،**الشمول المالي والسيولة النقدية والعلاقة بينهما**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

[١٢]- الفتلاوي،ريام فاضل شاكر،(٢٠١٩)،**تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي(العراق حالة دراسية)**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[٢]- الخزرجي، فؤاد محمد عبدالله،(٢٠٢٠)، **مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في الشمول المالي-دراسة ميدانية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية.

[٣]- مجيد،حيدر كامل،المنشد،وحيدة جبر،(٢٠٢١)،**واقع وسائل الدفع الالكتروني في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر،العدد التاسع والستون،شهر حزيران.

[٤]- الحسيني، زهراء هادي معلة،(٢٠١٩)،**تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الالكتروني في العراق**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

[٥]- الزبيدي، حمزة فائق وهيب، الغانمي، منار حيدر علي،(٢٠١٦)، **تطور الصيرفة الالكترونية واثر الرقابة الداخلية على العمليات المصرفية الالكترونية(بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية الخاصة)**، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٢٠.

[٦]- داود،فاضل عباس، خليفة،سندس علي، عبدالامير،محمد حسن،(٢٠٢٠)،**وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة بتوطين الرواتب واثرها في تحسين الصورة الذهنية للزبائن/ دراسة تطبيقية لاراء عينة من زبائن المصارف التجارية (الخاصة) المتعاقدة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوطين رواتب الموظفين**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥٣.

[٧]- العبيدي، عثمان فلاح مهدي،(٢٠٢١)،**العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المالية ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.

[٨]- الايوبي، يقين سماح صلاح،(٢٠٢٠)، **مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق والاردن (دراسة مقارنة) للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
[٩]- الشمري، ايمان مظفر يوسف كاظم،(٢٠٢١)،**اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية- بلدان عربية مختارة مع رؤية مستقبلية للعراق**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
[١٣]-البنك المركزي العراقي، **قسم الاستقرار النقدي والمالي**، تقرير الاستقرار المالي،٢٠٢٠.